موقف الدولة العثمانية من الحركات الانفصالية في رومانيا واثرها على المسألة الشرقية حتى عام 1866

الباحث الأول:
م.د. قتيبة مزهر جميل
المديرية العامة لتربية صلاح الدين

الباحث الثاني:
م.م. زينب رحيم كاظم
المديرية العامة لتربية صلاح الدين

الباحث الثالث:
م.م. نور عماد فاضل
جامعه سامراء / كلية الآداب

الملخص:

يتناول هذا البحث موقف الدولة العثمانية من الحركات الانفصالية في رومانيا خلال القرن التاسع عشر، مركزا على الدور الذي أدته تلك الحركات في تعقيد المسألة الشرقية حتى عام 1866، اذ شهدت رومانيا، المكونة من إمارتي مولدافيا وولاشيا، تصاعدا في النزعة القومية والانفصالية مدفوعة بالتذمر الاجتماعي للفلاحين من الهيمنة الإقطاعية والاضطهاد العثماني، فضلا عن التدخلات الأوروبية والروسية المتزايدة، وأدى النفوذ اليوناني–العثماني دورا محوريا في تأجيج المعارضة الشعبية.

وأظهر البحث كيف أسهمت الأوضاع السياسية والاقتصادية الداخلية، فضلا عن دعم القوى الأوروبية الكبرى (فرنسا، وروسيا، وبريطانيا)، في إضعاف قبضة الدولة العثمانية على رومانيا، مما أدى إلى تراجع سيادتها الفعلية هناك.

ادى ذلك المسار الى إعلان وحدة مولدافيا وولاشيا عام 1859 تحت قيادة الأمير ألكسندر كوزا Alexandru Loan Cuza (1859–1866) ، وهو ما مهد الطريق لتأسيس دولة رومانية شبه مستقلة، معترف بها دوليا، لكنها لا تزال اسما تحت السيادة العثمانية حتى عام 1866.

الكلمات المفتاحية: الدولة العثمانية، الحركات الانفصالية، رومانيا، المسألة الشرقية، القومية.

Al Malweah
for Archaeological
and Historical Studies

Vol 12, Issue 41, Aug 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

The Ottoman Empire's Position on the Separatist Movements in Romania and Their Impact on the Eastern Question until 1866

Dr. Qutaiba Mazhar Jameel
General Directorate of Salah al-Din Education
Asst. Lect. Zainab Rahim Kazim
General Directorate of Salah al-Din Education
Asst. Lect. Nour Imad Fadhel
University of Samarra / College of Arts

Abstract:

This study examines the Ottoman Empire's stance towards the separatist movements in Romania during the nineteenth century، focusing on the role these movements played in complicating the Eastern Question up to the year 1866. Romania، consisting of the principalities of Moldavia and Wallachia، witnessed a growing nationalist and separatist tendency، driven by the peasants' social discontent with feudal domination and Ottoman oppression، as well as increasing European and Russian interventions. Additionally، the Greek-Ottoman influence played a pivotal role in fueling popular opposition.

The study demonstrates how internal political and economic conditions، along with the support of major European powers (France، Russia، and Britain)، contributed to weakening the Ottoman Empire's grip on Romania، ultimately leading to the decline of its actual sovereignty over the region. This process culminated in the proclamation of the union of Moldavia and Wallachia in 1859under the leadership of Prince Alexander Cuza، paving the way for the establishment of a semi-independent Romanian state that was internationally recognized، although nominally still under Ottoman suzerainty until 1866.

Keywords: Ottoman Empire, Separatist Movements, Romania, Eastern Question, Nationalism.

المقدمة:

أحرزت الحركة القومية في رومانيا نجاحا جزئيا بإقامة حكومة ذاتية والتخلص من الإدارة العثمانية، وأن الحركة القومية في رومانيا نجحت في التخلص من الحكم العثماني وإقامة دولة مستقلة بحماية دولية بعد أن تحمل الفلاحون عبء معارك الثورة والقتال لأجل الاستقلال مما ادى الى تحقيق تطور ملحوظ من النواحي السياسية والاقتصادية في نهاية القرن الثامن عشر وبداية ومنتصف والقرن التاسع عشر .

تضمن البحث اربع فقرات رئيسة وخاتمة، تضمنت الفقرة الاولى **الموقع الجغرافي لرومانيا** ، وتطرقت الفقرة الثانية الى **موقف الدولة العثمانية من حركات الانفصالية في رومانيا** ، وناقشت الفقرة الثالثة: **التطورات السياسية في رومانيا واثرها على الدولة العثمانية**، وتناولت الفقرة الرابعة : **التطور السياسي في رومانيا، وخاتمة بأهم النتائج التي توصل اليها الباحث.**

اولا: الموقع الجغرافي لرومانيا:

رومانيا جمهورية تقع في شرق أوروبا، وعاصمتها بوخارست Bucharest وهي من دول البلقان إذ تقع رومانيا شمالهم، يمر نهر الدانوب منها، اذ تقع دلتا الدانوب على أراضيها ويصب في البحر الأسود وجبال الكاريات في وسطها وجنوبها، وتحد رومانيا من الشمال أوكرانيا، ومولدافيا من الشمال الشرقي لها، ويحدها من الشرق البحر الأسود، ومن الجنوب تحدها بلغاريا، ويحدها من الغرب صربيا والمجر (الخالدي، 2012، ص 58) .

بلغ عدد سكان رومانيا ثمانية ملايين نسمة حتى نهاية القرن التاسع عشر إلا أن ذلك العدد لا يشمل جميع الرومان، ولازالت رومانيا تتطلع إلى مد سلطانها على الرومانيين الموجودين في تراسلفانيا Transylvania (الشوالي، 1990،ص 552)

"وتنحني مجموعة من السلاسل الجبلية عبر شمالي ووسط البلاد متخذة نمطا دائريا، وتحيط بمنطقة مسطحة تعرف بالهضبة الترانسلفانية، والجبال بدورها محاطة بالسهول من جهاتها الشرقية والجنوبية والغربية، وتنتمي جبال رومانيا إلى نظام الكاريات ذات القمم الجبلية المنخفضة الارتفاع ، وتمتد السلسلة الشرقية المولدافية من الحدود الشرقية إلى وسط البلاد، في حين تمتد جبال الألب الترانسلفانية غربا من الجبال المولدافية، أما جبال بايهور فتشكل مع غيرها جبال الكريات الغربية التي تخترق الأجزاء الغربية من البلاد، ومن ثم لا تشكل الجبال عائقا أمام وسائل النقل، نظرا لعدم ارتفاعها (910 –1800) متر في معظمها) وعدم انحدارها الشديد، وفي السهول نجد أخصب أراضي رومانيا الزراعية، في حين تغطي الغابات أجزاء كبيرة من هضبة ترانسلفانيا والجبال(الشوالي، 1990، ص553)."

"وتكثر الأنهار في رومانيا، وأطول هذه الأنهار وأهمها نهر الدانوب الذي يجري بطول 1،400 كم داخل رومانيا وتشكل باقي الأنهار روافد لنهر الدانوب ومنها: حيو وألتول وأرجيش وبروت، وتوجد في رومانيا الفان وخمسة مئة بحيرة معظمها صغيرة الحجم، ويشكل نهر الدانوب جزءا كبيرا من حدود رومانيا الجنوبية مع كل من صربيا وبلغاريا، يلتقي الدانوب مع نهر بروت، الذي يشكل بدوره الحدود الطبيعية مع مولدافيا في الشمال الشرقي، يصب نهر الدانوب في البحر الأسود مشكلا دلتا الدانوب، وأن مساحة رومانيا بازدياد مستمر، بسبب دخول دلتا الدانوب بمقدار 2 إلى 5 أمتار سنويا بشكل طبيعي في البحر الأسود، على سبيل المثال: كانت مساحة البلاد في عام 1969 م 237,500، كم مربع، وحاليا هي 238،319 كم مربع(الخالدي، 2012، ص 62)."

اما الطبيعة الجغرافية لرومانيا متنوعة، فحوالي 34% من مساحة البلاد هي جبال و33% هضاب و33% سهول، وجبال الكاربات تتمركز في وسط البلاد، محاطة بالطبقة الترانسيلفانا، وهناك 14 كم جبلية يتعدى ارتفاعها حاجز الـ 2،000 متر فوق سطح البحر، أعلاها هي قمة مولدوفينو بمقدار 2،544 متر، في الجنوب، تتحول جبال كارباتس إلى هضاب حتى سهول باراكان(الشوالي، 1990، ص523).

وتنقسم رومانيا إلى ستة أقاليم جغرافية وهي:

1- ترانسيلفانيا: أكبر الأقاليم حجما وأكثرها تنوعا إذ يمتد عبر وسط وشمال شرقي البلاد، وتضم معظم جبال رومانيا وهضبة ترانسيلفانيا والسهول الشمالية الشرقية.
2- بوكوفينا: في شمال شرقي ترانسلفانيا وتكسو الغابات جبالها وهي منطقة ريفية تضم العديد من القرى الصغيرة.
3- مولدافيا: تمتد مولدافيا في شمال شرقي رومانيا على طول نهر بروت حتى حدود أوكرانيا.
4- ولاشيا: تشغل ولاشيا المنطقة الممتدة جنوبي مولدافيا حتى نهر الدانوب.
5- بانات: فتحتل الجزء الغربي من رومانيا حتى حدود صربيا والمجر.
6- دوبرويا: سهل صغير يقع ما بين مجرى الدانوب الشمالي والبحر الأسود وتشغل دلتا نهر الدانوب شمال شرقي دوبرويا، وهي منطقة مستنقعات تعج بالحياة البرية والأسماك ولاسيما السمك الذي يستخرج منه الكافيار.

اما مناخ رومانيا فهو حار مشمس في الصيف، وبارد ملبد بالسحب في الشتاء، ويبلغ متوسط درجة الحرارة في تموز 21°م، ومتوسط درجة الحرارة في كانون الثاني 1°م تحت الصفر، وسهول رومانيا أدفأ من المناطق الجبلية . (الخالدي، 2012، ص 62).

ثانيا: موقف الدولة العثمانية من الحركات الانفصالية في رومانيا:

وصف القرن التاسع عشر بأنه عصر القوميات في أوربا، إذ نشطت الحركات الانفصالية في الأجزاء الأوربية من الدولة العثمانية، ومنها تلك التي ظهرت في رومانيا التي وجدت في محاولات الدول الأوربية لتجزئة الإمبراطورية العثمانية التي لا تعدها اوربا جزءا منها فرصة سانحة للقيام بالثورة على العثمانيين، فقدمت الدول الأوربية الدعم المادي والمعنوي لمختلف القوميات في البلقان ودعتهم للتمرد على العثمانيين، فضلا عن اشتداد حدة الصراع الداخلي، وضعف السلطة المركزية وانشغال الدولة العثمانية بالحرب مع روسيا خلال الاعوام 1806-1812، كل تلك العوامل شجعت الولايات الدانوبية على إعلان ثورتهم (الجبوري، 2001، ص 14) ، التي حظيت بوقوف الدول الأوربية الى جانبها، إذ قدمت فرنسا وبريطانيا مذكرة الى الباب العالي بتاريخ 9 تموز 1829 حول إقامة حكومة مستقلة الولايات الدانوبية على أن تكون تلك الحكومة تحت السيادة العثمانية، وتدفع ضريبة بمبلغ مليون ونصف المليون قرش سنويا للعثمانيين وأن يكون للدولة العثمانية رأي الى جانب الدول الأوربية (روسيا ، وبريطانيا ، وفرنسا) حول الأمير المسيحي الذي يتم انتخابه، إلا أن الدولة العثمانية رفضت تلك الشروط، لكنها لم تستطع الصمود امام ضغط الدول الأوربية المعادية للدولة العثمانية ولاسيما روسيا التي شجعت الشعوب البلقانية التي كانت خاضعة للدولة العثمانية للقيام بالحركات الانفصالية والثورات ضد العثمانيين للتحرر من سيطرتهم(الجبوري، 2001، ص 14) ، أما بريطانيا فقد استغلت هي الاخرى أحداث اليونان لمد نفوذها فقدمت الدعم والإسناد لليونانيين في ثورتهم ضد العثمانيين الذين لم يكن بوسعهم مقاومة التمرد على اكثر من صعيد، فاستعان السلطان محمود الثاني (1808- 1839) بمحمد علي والي مصر للقضاء على الثورة في اليونان، وكانت انتصاراته مثار اهتمام الدول الأوربية التي بدأت تتدارس فيما بينها التدابير لوضع حد لتلك القوة وذلك خوفا من اختلال التوازن في منطقة البحر المتوسط (الدوري، 2001، ص56).

إلا أن قيام الحرب الروسية العثمانية في 26 نيسان 1828 التي استطاع فيها الروس الانتصار على الجيش العثماني وتوقيع معاهدة ادرنه في 14 أيلول 1829، التي جاء في مقرراتها أن تتمتع اليونان والولايات الدانوبية بالاستقلال الذاتي، وقد اعقبها موافقة الدولة العثمانية على استقلال اليونان التام عام 1832(الدوري، 2001، ص56)، وكان من المآخذ على تلك المعاهدة أن بقي قسم من اليونانيين تحت سيطرة الدولة العثمانية مما يتناقض مع طموحات اليونانيين بإحياء الإمبراطورية البيزنطية وعاصمتها القسطنطينية، اما الولايات الدانوبية استطاعت الحصول على مكاسب اقليمية كبيرة على حساب تدهور الاوضاع في الدولة العثمانية الناتجة عن سياسات ومخططات الدول الاوربية؛ لإضعافها وتمزيقها وقيام الثورات البلقانية

المطالبة بالاستقلال، ومن الجدير بالذكر إن المكسب الأول الذي حصلت عليه اليونان هو تخلي بريطانيا عن بعض الجزر لصالحها عام 1864، وكذلك حصولها على مساحات واسعة من الأراضي الخصبة في مناطق تيسالي وآرتا مكافأة لها؛ لوقوفها على الحياد في الحرب الروسية العثمانية(1878.1877)، تلك التي خسرتها الدولة العثمانية ونتج عنها توقيع معاهدة سان ستيفانو في 3 آذار 1878 (فشر، 1953.،ص370)، وجاءت مقرراتها لصالح الروس(العبد الله، 200، ص 19)، مما جعل الدول الأوربية تقف ضد تنفيذ بنود هذه المعاهدة بسبب الامتيازات التي حصلت عليها روسيا فطلبت عرض تلك المعاهدة على مؤتمر يضم الدول الكبرى للنظر في بنودها وتعديل شروطها، وقد عقد لذلك مؤتمر برلين عام 1878(البستاني، (د.ت)، ص 45) ، الذي مثل اندحارا كبيرا لروسيا في تخليها عن المكاسب التي حصلت عليها بموجب معاهدة سان ستيفانو (تايلور، 1980، ص 297) ، في حين كانت فرصة سانحة أمام الشعوب البلقانية للمطالبة بالأراضي التي سيطرت عليها الدولة العثمانية في المرحلة السابقة، فاليونان كانت تطالب بجزيرة كريت والولايات العثمانية المتاخمة للحدود الشمالية لليونان، وقد وافق المؤتمر على تلك المطالب التي جرت بعدها مفاوضات مباشرة بين الطرفين لغرض تعديل الحدود وبضمانة الدول الأوربية .(الكسندر،1999، ص 128).

ثالثا: التطورات السياسية في امارتي مولدافيا ولاشيا واثرها على الدولة العثمانية:

أ- تذمر الفلاحين الرومانيين من سيطرة اليونانيين الفنارينين والدولة العثمانية:

شكلت إمارتا مولدوفا وولاشيا أساس دولة رومانيا، واللذان اسستا في القرن الرابع عشر للميلاد، وقعت الإمارتان تحت الحكم العثماني في القرن الخامس عشر وبقيتا جزءا منها، طبقا لاتفاقية سان ستيفانو لإنهاء الحرب الروسية- العثمانية التي حصلت فيها الولايتين على الاستقلال، في أثناء ذلك قامت الإمارتان بسلسة من إجراءات الوحدة بين عامي 1859 و1862، أدت إلى تسمية البلاد رومانيا واتخاذ بوخارست عاصمة لها، وانضمت ترانسلفانيا ومناطق أصغر للاتحاد . (العبادي، 1976، ص132).

"وكانت الولايات الدانوبية تمثل مصدرا للمواد الطبيعية اللازمة لتوسيع آفاق الإنتاج في الدول الصناعية الغربية مثلما كان حال بولندا والمجر وبروسيا وروسيا، ذلك أن التربة فيها ملائمة جدا لزراعة الحبوب وللتصدير على نطاق واسع بعكس أراضي البلقان الأخرى، ولهذا كان من مصلحة أي نبيل إقطاعي أن يحوز أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الزراعية وأن يضمن قوة أيدي عاملة من الفلاحين تحت يده، وفي القوت نفسه كان أي فلاح يسعى لكي يحوز أي قطعة أرض تكون تحت تصرفه حتى يتحرر من الالتزامات الإقطاعية المفروضة عليه،

ولهذا كانت هناك خصومة طبيعية بين طبقة الفلاحين وطبقة الإقطاعيين؛ بسبب تناقض مصالح كل منهم . (الطقوش، 2013، ص59)."

وكان ثمة تنظيم لأوضاع الفلاحين حدث في أثناء حكم قسطنطين مفروكورداتوس لولايتي ولاخيا ومولدوفا في منتصف القرن الثامن عشر، وكان الفلاح بمقتضاه إنسانا متحررا من كل القيود الإقطاعية من الناحية القانونية ذلك أن حقوقه في الأرض والضرائب المقررة عليه لم تكن قد استقرت بعد، ففي عام 1774 تقرر أن يقوم الفلاحون بزراعة ثلثي أرض النبيل الإقطاعي ويسخر لمدة اثني عشر يوما متصلة أو متفرقة، وتم تقنين أيام العمل وتحديدها بحسب نوع العمل المطلوب، أي: ما بين 25 يوما إلى 40 يوما، وكان من الصعب عمليا فرض تلك القواعد على فلاحين لا يقيمون في مكان واحد وإنما يعيشون في أماكن متناثرة ومتباعدة ويتحركون من مكان إلى آخر، ويعتمدون اعتمادا رئيسا على تربية الحيوانات للتصدير، ولهذا تم استبدال سخرة أيام العمل بمال يدفعه الفلاح، وقد ظل هذا المقابل المادي (العشر) الذي دفعه الفلاح للإقطاعي يمثل المصدر الرئيس لدخل النبلاء حتى منتصف القرن التاسع عشر، وفي الوقت الذي كان النبلاء فيه لا يدفعون أية ضرائب للحكومة العثمانية وكان الفلاحون يدفعون ضرائب ويخضعون لالتزامات أخرى كثيرة (الحميري، 2009، ص166) ، ولم يقتصر الأمر على هذا بل أن النبلاء سعوا –فيما بعد– لمد بساط السخرة وضم مزيد من أراضي الغابات والمراعي لإقطاعياتهم التي كانت من قبل للمنفعة العامة، فضلا عن أراضي النبلاء وإقطاعياتهم الخاصة والتي يزرعها لهم الفلاحون وكانت الكنيسة الأرثوذكسية تمتلك خمس مساحة الأراضي الزراعية في الإمارتين تحت تصرف رهبان الأديرة، وخلال مدة حكم اليونانيين الفناريين تمتعت مؤسسات الكنيسة بميزات هائلة ساعدتها على تكوين الثروة وممارسة النفوذ، فلم تكن تخضع لسلطة حكومة مدنية، ولم تكن تدفع ضرائب بدعوى أن الأرباح التي تجنيها تصرف على إعانة رهبان الأماكن المقدسة مثل جبل سيناء والضريح المقدس، وكانت تتمتع برعاية روسية منذ استخدم الجيش الروسي في أثناء غزوه المتقطع لأراضي الإمارتين، وكان الفلاحون في تلك المناطق يعانون قسوة الحياة.(الحميري، 2009، ص166).

"وعلى الرغم من تصادم المصالح بين الفلاحين والنبلاء إلا أنهما كانا يعارضان السيادة العثمانية وسيطرة اليونانيين الفنارينين، فالنبلاء كانوا يعارضون القيود التي فرضتها الحكومة العثمانية على نشاطهم إذ كانوا يتطلعون لإيجاد سوق حرة تماما لتسويق منتجاتهم، والفلاحون كانوا يعانون من إهمال الحكم العثماني لهم وعدم توفير ضمانات لتطبيق القانون والأمن في مناطق الريف، وكانوا دوما ضحية ليس فقط للطبقة الحاكمة بل للعصابات المتناحرة كذلك وللتخريب الذي تحدثه الجيوش شأن كما كان يحدث للفلاحين في بلاد الصرب، ويضاف إلى

ذلك أن الحرفيين والتجار –وهم يشكلون طبقة صغيرة– كانوا غير راضين عن نظام الامتيازات المعمول به في الإمبراطورية العثمانية، إذ رأوا أن الأجانب يتمتعون بامتيازات هائلة في التجارة على أراضيهم ويتمتعون باستثناءات وإعفاءات من دفع الضرائب وسائر القيود التي يعاني منها فلاحو البلاد، وأن كل القوى الاجتماعية في الإمارتين (رومانيا) من النبلاء والفلاحين والتجار يرغبون في إحداث تغيير في الحياة السياسية في البلاد(الحميري، 2009، ص167)."

"واتضحت وجهات نظر تلك القوى وادى تأثيرها في أثناء التمرد الذي تزعمه كل من ألكسندر ابشيلانتس، وتيودور فلاديميريشكو التي كانت وراء اختيار الإمارتين توجها للثورة اليونانية، وأن دور فلاديميريشكو كان أكثر تعقيدا فهو ابن لعائلة ولاشية من الفلاحين الأحرار تزعم حركة تمتعت بتوافق اجتماعي قوي، وكانت تعبر عن رغبة الفلاحين في التخلص من السخرة وسائر الالتزامات الأخرى المفروضة من قبل الدولة العثمانية، وهاجم في خطابه السياسي الامتيازات التي يتمتع بها النبلاء (التكريتي، 1990، ص244) وفي اذار عام 1821 دخل إيشيلانتيس ومولدافيا ومعه عصبة من اليونانيين وسرعان ما تبين صعوبة التعاون بين اليونانيين والرومانيين من أي طبقة اجتماعية، ذلك أن اليونانيين أقدموا على ذبح التجار العثمانيين ثم تصرفوا بشكل عام في مولدافيا بأسلوب أثار شعور العداء للفناريين اليونانيين، وكان هذا من شأنه أن جعل الأمر في النهاية بيد الروس، وفي الوقت الذي لم يكن من حق الجيش العثماني دخول أراضي الإمارتين دون موافقة الدول الثلاث الحامية، وكان الثوار يأملون في إيجاد موقف في المنطقة يعجز الباب العالي عن التعامل معه، ويضطر روسيا للتدخل مثلما كانت النمسا تتصرف في الأراضي الإيطالية (الحميري، 2009، ص 171) ."

وافقت روسيا على دخول القوات العثمانية أراضي الإمارتين فكان هذا بمثابة إعلان ليس فقط عن هلاك الثورة بل عن أن التعاون اليوناني– الروماني أصبح أكثر توترا، وعلى الرغم من أن فلاديميريشكو تعاون في البداية مع إبشيلانتيس، إلا أن هزيمة الحركة جعلته يتصل بالباب العالي طلبا للتفاوض، وفي الوقت نفسه زاد شعور عداء النبلاء الرومانيين لليونانيين، وفي أثناء تفاوض الرومانيين مع مندوبي الباب العالي ركز فلاديميريشكو والنبلاء على القول أن غضبهم ليس موجها ضد السيادة العثمانية بل ضد حكم الفناريين، وهي أقوال تشابهت مع الحجج التي كان يبديها زعماء الصرب طوال المدة من 1790–1805 حينما كانوا يعلنون أنهم يهاجمون حكم الإنكشارية وليس حكم السلطان بشكل مباشر، وعندما علم إبشيلانتيس بتصرفات فلاديميريشكو في التفاوض مع العثمانيين قام بتحريض أتباعه على اختطافه وتم إعدامه بتهمة الخيانة وانتهى الأمر بانضمام بعض قواته إلى إبشيلانتيس وانصرف البعض الاخر إلى بيوتهم تاركين الميدان(الحميري، 2009، ص167).

وبعد القضاء على التمرد والتخلص من فاديميريشكو وتصفية قواته أصبح بإمكان نبلاء رومانيا التفاوض مع الحكومة العثمانية بدعم من روسيا للحصول على مكاسب سياسية أفضل لبلادهم، وعلى الرغم من أن الثورة تسببت في خسائر اقتصادية حقيقية في البلاد وأدت إلى احتلال عثماني لمدة ستة عشر شهرا، إلا أنه تحققت أهداف سياسية مهمة لعل أهمها: انتهاء حكم اليونانيين الفناريين الطويل للإمارتين، ففي عام 1822 تم تعيين جريجوري غيكا Grigore Gghica حاكما على ولاشيا، ويونيتا ستوردزا ومولدافيا وهما من أهل البلاد الرومانيين، وحل النبلاء الرومانيون محل أولئك اليونانيين في مختلف هيئات الحكم والدواوين (الإدارات)، وعلى الرغم من أن عائلات من أصول يونانية ظلت أصحاب نفوذ في شؤون البلاد، إلا أن الثورة أنهت التفوق اليوناني الذي كان سائدا في حكم الإمارتين من قبل (مصطفى، 2008.ص 120).

"وأكدت معاهدة آدريانوبل عام 1829 التي أعقبت الحرب الروسية–العثمانية ، أن تخلي القوات العثمانية القلاع القائمة على الضفة اليسرى من الدانوب، وأن يخرج الرعايا العثمانيون من البلاد خلال ثمانية عشر شهرا بعد أن يبيعوا ما بحوزتهم من أراض لأهالي البلاد الأصليين سكان إمارتي الدانوب، وتم تنظيم مسألة الجزية المقررة بشكل نهائي إذ تقرر ألا تدفع عينا وإنما تدفع نقدا، وفي عام 1834 تحددت قيمتها بثلاثة مليون قرشا، وتخلت الدولة العثمانية عن حق الشفعة الذي كانت تتمسك به في شراء محاصيل الإمارتين من الحبوب والأغنام، وتقرر تكوين ميلشيا رومانية، وإصدار قانون تنظيم إداري للبلاد(الحميري، 2009، ص168)."

إن معاهدة آدريانوبل أكملت عملية كانت قد بدأت مع معاهدة كوتشك كينارجي 1774، تتعلق بالسيادة العثمانية على البلاد، إذ تقرر أن تكون السيادة على الإمارتين اسمية في حين زاد نفوذ روسيا في المقابل، وأكثر من هذا فقد ضمنت روسيا بمقتضى المعاهدة دلتا نهر الدانوب مما جعلها تتمكن من مراقبة النهر استراتيجيا، واحتفظت بقواتها العسكرية في كل أراضي الإمارتين حتى يتم دفع تعويضات الحرب مع العثمانيين، وشرعت روسيا في تنظيم الحياة السياسة في الإمارتين من واقع إدراكها الكامل لوضعها الجديد(مصطفى، 2008.ص 124).

"واصبح الكونت بول كيزليف Pavel Kiselev المسؤول الروسي عن إدارة الإمارتين وقد اشرف على وضع دستور يعمل تنفيذا لنصوص معاهدتي أكرمان وأدريانوبل، وكانت اللجنة في كل إمارة تتكون من أربعة نبلاء اثنان منهم اختارهم الديوان، واثنان اختارتهما الحكومة الروسية، وبعد الانتهاء من وضع مسودة الدستور تم إرسالها إلى روسيا وهناك تولت مراجعتها لجنة أخرى برئاسة الحكومة الروسية وبعدها تم ارسال الأوراق كافة إلى الباب العالي الذي أعادها بدوره إلى

ديوان الحكم في الإمارتين وبناء على ذلك صدر دستور ولاشيا في عام 1830 ودستور مولدوافيا في عام 1832(الحميري، 2009، ص168)."

ب- النفوذ الروسي في رومانيا:

"إن إحلال النفوذ الروسي في بلاد رومانيا محل النفوذ اليوناني- العثماني قد مر بعدة عمليات منذ أواخر القرن الثامن عشر وبناء على معاهدة كوتشك كينارجي، اذ أن تلك المعاهدة التي حدت من مضايقات الحكم العثماني ، وقد نصت المادة 16 منها على ان الخطورة الاولى للباب العالي اصدار الاوامر بالعفو العام عن رعاياه الرومانيين الذين حاربوا في صفوف روسيا، وأن يمارس المسيحيون شعائرهم الدينية في حرية، وأن يحدد الجزية المفروضة، فضلا عن أن يكون لكل من الإمارتين وكيلا في العاصمة إسطنبول، والأهم من كل ذلك أنه أصبح بإمكان روسيا أن تتحدث باسم تلك الإمارتين، وأن الدولة العثمانية وعدت بالاستماع بقدر كبير من الاعتبار إلى صوت القوى الدولية، وفي عام 1779 وفي مؤتمر آينالي كاڤاك بشأن حرب القرم تقرر أن يتم دفع الجزية كل عامين، وأن يكون لروسيا حق التدخل في شؤون الإمارتين بحسب مقتضى الحال، وفي العام 1780 تم تعيين أول ممثل روسي لدى الإمارتين في بوخارست (الخلف، ، 2011،ص 276)"

"وأصبحت الامتيازات الجديدة التي حصلت عليها الإمارتان حقيقة واقعة اتضحت في المراسيم التي أصدرتها الحكومة العثمانية، ففي عامي 1783- 1792 وافق الباب العالي على أن تقوم روسيا بتعيين ممثلين لها للتباحث بشأن الأعباء المالية المفروضة على الإمارتين، وفي عام 1784 صدر خط شريف يعترف بالآثار السلبية التي تنجم عن التغيير السريع لحكام الإمارتين وقرر أن خلع الأمراء الحكام أو عزلهم يكون فقط بسبب ارتكاب الجرائم، وألا تفرض أية أعباء جديدة على الإمارتين في المستقبل فيما عدا الجزية المقررة، وإذا احتاج الباب العالي أية مواد تموينية من أي منهما فعلية أن يشتريها بسعر السوق. لكن تلك الشروط لم تنفذ أبدا إذ استمرت أساليب الإدارة الداخلية بالإمارتين طبقا لما كان عليه الحال من قبل من حيث تغيير الحكام بشكل سريع، ففي المدة من 1792-1802 تم تغيير حكام ولاشيا شأن الصرب وبلغاريا من هجمات بشفان اوغلو قائد الثورة ومن حملات السلب والنهب التي كانت تشن من القلاع العثمانية على الدانوب(الخلف، 2011،ص 178) وأن الأخطاء التي ارتكبها بشفان أوغلو من حيث تجريد الناس من أملاكهم وحرمانهم من حقوقهم أدت إلى وقوع أزمة أخرى في العلاقة بين الباب اعالي والإمارتين في عام 1802، وفي تلك الأثناء تمكن النبلاء (البويار) -بتأييد من روسيا- من استصدار خط شريف من السلطان يؤكد على امتيازاتهم السابقة وعلى استمرار سريانها، وتعيين خوسبدارية الإمارتين أصبح لمدة سبع سنوات متتالية لأجل الاستقرار، وعدم

جواز عزلهم إلا في حال ارتكاب جرائم وبموافقة روسيا ورضاها، وإلغاء كل الضرائب التي فرضت بعد مرسوم عام 1783، وإعادة ما صادرته السلطات العثمانية من ملكيات وعقارات وأموال النبلاء، وتقرر تنظيم احتياجات الباب العالي من مواد تموينية من الإمارتين بمقتضى فرمانات وليس بالإجراءات التحكمية القسرية وأن يدفع ثمنها بأسعار السوق الجارية، وتقرر منع المسلمين من دخول الإمارتين أو الإقامة فيها باستثناء التجار الذين يحملون فرمانا بالدخول، ويضاف إلى هذا أن الأوامر صدرت للخوسبدارية؛ لكي يضعوا في اعتبارهم النصيحة التي يتقدم بها المندوبون الروس لدى الإمارتين في بوخارست، وكان من شأن هذا الإجراء أن يحد من التدخل العثماني في الإمارتين وأن يفتح الباب في الوقت نفسه لزيادة النفوذ الروسي هناك(الخلف، 2011،ص 179)."

رابعا: التطور السياسي في رومانيا 1858-1868:

بعد صراع سياسي وعسكري بين الدولة العثمانية والروس تقرر بموجب معاهدة باريس عام 1858 منح الاستقلال الذاتي للمقاطعتين في ظل الدولة العثمانية وأن يكون لكل منها دستورها وبرلمانها الذي ينتخب امير لها، وأن تؤلف لجنة من الدول الأوربية لتقترح الأسس الكفيلة بتنظيم شؤونها، وتقرر أن تبقى مولدافيا منفصلة عن روسيا وولاشيا وأن يكون لكل من الولايتين علمها الخاص بالإضافة الى علم ازرق يجمع بين الامارتين ولكل منهما جيش خاص ويتحدان بجيش واحد عند الحاجة، وتختار كل منهما حاكمها المسمى بـ(خوسبدار) لمدى الحياة، ولكن ليس هناك مانع من اختيار الشخص نفسه من قبل مجلس كل من المقاطعتين فيصبح في هذه الحالة حاكمة للمقاطعتين(انيس،2001، ص17).

واجريت الانتخابات في الولايتين، وقد اتهمت السلطات العثمانية في تزوير انتخابات المجالس النيابية في دعمها للولايتين الا أن الاتجاهات الوحدوية قويت بين سكان المقاطعتين بعد عام 1858، وفي عام 1859 انتخب برلمان مولدافيا الكولونيل كوزا اميرا للمقاطعة، وانتخب برلمان ولاية ولاشيا الشخص نفسه اميرا عليها، وهكذا أصبح كوزا أميرا للمقاطعتين، مولدافيا وولاشيا، فاعترفت الدولة العثمانية بالأمر الواقع بعد تردد ، واعترفت بذلك الدول الأوربية، وفي عام 1861 وحد الأمير كوزا البرلمانين بدعم من قبل الفرنسيين وأعلن وحدة الولايتين وقيام الدولة الرومانية الجديدة التي اتخذت مدينة بخارست في مقاطعة ولاشيا عاصمة لها، فاعترفت الدول الأوربية بذلك، ولكن بقيت هذه الدولة الجديدة تابعة اسمية للدولة العثمانية وتدفع اليها الضرائب وحق الموافقة على الأمير بعد انتخابه(انيس،2001، ص19).

وجوبهت وحدة الولايتين بمعارضة بعض الدول ولاسيما النمسا؛ لأنها كانت تطمح بدورها الى ضم المقاطعتين، ثم أن قيام الوحدة بين المقاطعتين يعني ظهور دولة قوية تجذب اليها ابناء

Vol 12, Issue 41, Aug 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

قوميتها في مقاطعة ترانسلفانيا التابعة للنمسا، وقد عارضت الدولة العثمانية الدعم الفرنسي لاتحاد الامارتين إذ عدت توحيد الولايتين مع تدخل الدول في شؤونها خطرا على سيادتها في تلك المنطقة المهمة من الحدود الروسية العثمانية، وكبداية لاستقلال الولايتين كليا عن الامبراطورية العثمانية، وأيدت بريطانيا وجهة نظر العثمانيين بحكم موقفها العام تجاه الدولة العثمانية، فرفض مشروع توحيد المقاطعتين على الرغم من تأييد كافور Camphorللمشروع انطلاقا من ايمانه بحق الوحدة ومع القومية، وأيدته روسيا على أمل أن تكسب ود شعب الولايتين الذين كانوا يكرهون الروس، فضلا عن أن ذلك يؤدي الى توسيع شقة الخلاف بين بريطانيا وفرنسا ويؤدي الى التقارب بين روسيا وفرنسا(مصطفى، 2008.ص 126) .

وعمل كوزا طيلة حكمه على ادخال الاصلاحات في بلاده فقضى على ارتباط الكنيسة الرومانية بالكنيسة الاغريقية وأصدر قانون التعليم الإلزامي وأسس جامعة بخارست ونشر التعليم وبني الكثير من المدارس، وأسس مدارس للموسيقى والفن وأصلح نظام الضرائب وأصدر قانون الاصلاح الزراعي لتحديد ملكية الأرض وألغى نظام الإقطاع وصرح للفلاحين أن يشتروا ما كانوا يزرعونه من الأرض بأقساط قليلة، إلا أن هذا الإصلاح أضر بالأشراف ورجال الكنيسة الذين كانت لهم حقوق إقطاعية مهمة، فأرادوا الانتقام منه وإرجاع حقوقهم فطردوه عام 1866 وانتخبوا أميرا من الفرع الكاثوليكي من اسرة هونزلرن حكام بروسيا الالمانية (الخلف، 2011،ص 179).

الخاتمة:

من خلال ما تم ذكره في ثنايا البحث تم التوصل الى مجموعة من النتائج ومنها ما يأتي:

إن موقف الدولة العثمانية من الحركات الانفصالية في رومانيا كان يتسم بالتردد وضعف القدرة على المواجهة الحاسمة، نتيجة لتعدد أزمات الدولة العثمانية الداخلية والخارجية خلال القرن التاسع عشر. لقد استغلت الحركات القومية الرومانية هذا الضعف، فضلا عن دعم القوى الأوروبية التي كانت تسعى إلى إضعاف الدولة العثمانية ضمن سياق ما عرف بالمسألة الشرقية.

أثبتت الأحداث أن الحركات الانفصالية للإمارتين لم تكن مجرد حركة داخلية، بل كانت جزءا من صراع دولي أوسع بين القوى الأوروبية على النفوذ في منطقة البلقان. فقد تدخلت روسيا وفرنسا وبريطانيا في شؤون الامارتين، وتفاوتت مواقفها بين دعم الاستقلال وتأييد بقاء التبعية الشكلية للدولة العثمانية بما يحقق مصالحها السياسية والاقتصادية.

كانت انتفاضات الفلاحين الرومانيين ضد الحكم العثماني واليونانيين الفناريين، مدفوعة بالظلم الاجتماعي والاقتصادي، إحدى أبرز ملامح الثورة الرومانية، إذ أدت الطبقات الاجتماعية المختلفة – من النبلاء إلى الفلاحين والتجار – دورا حاسما في السعي نحو التخلص من السيطرة العثمانية، وإن اختلفت دوافعهم وأهدافهم.

على الرغم من محاولات الدولة العثمانية للحفاظ على سيادتها الاسمية على الامارتين، فإن مجريات الأحداث أثبتت أن السلطة العثمانية كانت تتراجع تدريجيا أمام التوسع الروسي وتدخل الدول الأوروبية الأخرى، حتى توجت هذه التطورات بوحدة ولايتي مولدافيا ووالاشيا تحت حكم الأمير كوزا، وظهور رومانيا كدولة شبه مستقلة ذاتيا إلى أن حصلت على الاستقلال الفعلي لاحقا.

وعليه، يتضح أن الحركات القومية في رومانيا مثلت نقطة تحول في تاريخ الدولة العثمانية في البلقان، وأسهمت في تسريع انهيار السيطرة العثمانية على تلك المنطقة، مما جعل رومانيا أحد الأمثلة البارزة على تأثير الحركات القومية والانفصالية في إضعاف الدولة العثمانية وتعقيد المسألة الشرقية حتى عام 1866.

قائمة المصادر والمراجع:

References:

1- الخالدي، س. ع. (2012) .الموسوعة الجغرافية .دار العلم للملايين.

2- الجبوري، ش. د. ع. (2001) .العلاقات العثمانية – اليونانية 1876.1909) رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة تكريت، كلية التربية.

3- الدوري، س. ص. م. (2001) .الموقف البريطاني من سياسة محمد علي في اليونان وبلاد الشام 1821-1841) رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة تكريت، كلية التربية.

4- الشقوالي، ن. (1990)،جغرافية العالم السياسية .مؤسسة الأهرام.

5- الطقوش، م. س. (2013) .تاريخ العثمانيين من الدولة إلى الانقلاب على الخلافة .دار النفائس.

6- العبادي، ع. ح. (1976) .العثمانيون والبلقان)ط2). المكتب الإسلامي.

7- العبد الله، ع. ب. (200)العلاقات التركية-اليونانية 1821-1997 .مركز الدراسات التركية، أوراق تركية معاصرة (عدد 15)، جامعة الموصل.

8- الحميري، م. خ. (2009) المسألة الشرقية وتطورها .دار الجيل.

9- الخلف، س. ح. (2011). الدولة العثمانية بين الصراع الداخلي والتدخل الأوروبي .مجلة الأستاذ، (132) .جامعة بغداد.

10- السليمان، ع. ح. (1990 .(تاريخ الحضارة الأوروبية الحديثة .دار واسط للنشر.

11- الشقوالي، ن. (1990) .جغرافية العالم السياسية .مؤسسة الأهرام.

12- الطه، م. أ. (1977) .تاريخ الدولة العثمانية .دار الجيل.

13- الكسندر، ن.، و مقادولينا. (1999 .(الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية)أنور محمد إبراهيم، ترجمة). المطبعة الأميرية.

14- انيس، م. (2001). الصراع الروسي العثماني على البلقان .مجلة السياسة الدولية.

15- تايلور، ب. (1980) .الصراع على السيادة في أوروبا 1848-1918)كاظم هاشم نعمة و يونيل يوسف عزيز، ترجمة). الموصل.

16- فشر، هـ. أ. ل. (1953) .تاريخ أوروبا في العصر الحديث 1789.1950

17- أحمد نجيب هاشم و وديع الضبع،(د.ت) ترجمة (ط2). دار المعارف.

18- فريد بك، م. (1977) .تاريخ الدولة العثمانية .دار الجيل.

19- مصطفى، م. ي. (2008) .تاريخ الدولة العثمانية .دار المأمون.

20- التكريتي، هـ. ص. (1990).المسألة الشرقية: المرحلة الأولى 1774-1856 . دار الحكمة للطباعة.

21- البستاني، ي. (د.ت) تاريخ حرب البلقان الأولى بين الدولة العلية والاتحاد البلقاني .مطبعة الهلال.

ترجمة قائمة المصادر والمراجع:

1. Al-Anis، M. (2001). The Russo-Ottoman conflict over the Balkans. International Politics Journal، (110)، Egypt.
2. Al-Bustani، Y. (n.d.). History of the First Balkan War between the Sublime State and the Balkan League. Al-Hilal Press.
3. Al-Dabbagh، A. H. (1976). The Ottomans and the Balkans (2nd ed.). Islamic Office.
4. Al-Farid Bek، M. (1977). History of the Ottoman State. Dar Al-Jeel.
5. Al-Fisher، H. A. L. (1953). History of Modern Europe 1789–1950 (A. N. Hashim & W. Al-Dubaa، Trans.) (2nd ed.). Dar Al-Maaref.
6. Al-Hamiri، M. K. (2009). The Eastern Question and its Development. Dar Al-Jeel.
7. Al-Jubouri، S. D. A. (2001). Ottoman-Greek Relations 1876–1909 (Unpublished master's thesis). Tikrit University، College of Education.
8. Al-Khalidi، S. A. (2012). Geographical Encyclopedia. Dar Al-Ilm Lilmalayin.
9. Al-Mustafa، M. Y. (2008). History of the Ottoman State. Dar Al-Ma'moun.
10. Al-Salihi، S. S. M. (2001). The British Position on Muhammad Ali's Policy in Greece and the Levant 1821–1841 (Unpublished master's thesis). Tikrit University، College of Education.
11. Al-Shawali، N. (1990). Political Geography of the World. Al-Ahram Foundation.
12. Al-Sleiman، A. H. (1990). History of Modern European Civilization. Wasit Publishing.
13. Al-Takrity، H. S. (1990). The Eastern Question: The First Phase 1774–1856. Dar Al-Hikma Press.
14. Al-Taqoush، M. S. (2013). History of the Ottomans: From the State to the Overthrow of the Caliphate. Dar Al-Nafaes.
15. Anis، M. (2001). The Russo-Ottoman conflict over the Balkans. International Politics Journal، (110)، Egypt.
16. Alexander، N.، & Magdalena. (1999). The Ottoman Empire and Its International Relations (A. M. Ibrahim، Trans.). Amiriya Press، Cairo.
17. Dabbagh، I. B. A. (2001). Turkish-Greek Relations 1821–1997. Center for Turkish Studies، Contemporary Turkish Papers، (15)، University of Mosul.
18. Fried، B. (1980). The Struggle for Supremacy in Europe 1848–1918 (K. H. Naama & Y. Y. Aziz، Trans.). Mosul.
19. Khalaf، S. H. (2011). The Ottoman State between Internal Conflict and European Intervention. Al-Ustadh Journal، (132)، University of Baghdad.
20. Takrity، H. S. (1990). The Eastern Question: The First Phase 1774–1856. Dar Al-Hikma Printing.
21. Youssef، M. (2008). History of the Ottoman State. Dar Al-Ma'moun.

Vol 12, Issue 41, Aug 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X